الذخائر المتفجرة في الضفة وغزة.. تقتل وتشوه وتحرم المجتمع من فرصة إعادة البناء

رام الله - الحياة الجديدة- قال مسؤول أممي إن التلوث بالذخائر المتفجرة في غزة والضفة الفلسطينية المحتلة هو حالة طوارئ يومية، حيث "يقتل ويشوه، ويحرم المجتمع من فرصة إعادة البناء".

وأكد رئيس دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (أونماس) في الأرض الفلسطينية المحتلة جوليوس ديرك فان دير والت الذي تحدث من غزة عبر الفيديو للصحفيين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، لن وجود الذخائر المتفجرة يزيد الوضع سوءا في القطاع.

وأفاد بأنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتل أو أصيب أكثر من 1200 شخص جراء الذخائر المتفجرة، "أي ما يعادل ضحية واحدة في كل يوم".

وأضاف: "من بين جميع الحوادث التي تمكنا من التحقق منها والحصول على معلومات إضافية بشأنها، نجد أن ما يقرب من نصف الضحايا هم من الأطفال. وهذه الحالات هي فقط تلك التي وصلتنا أنباء عنها وعلمنا بوقوعها".

ولفت إلى أن هذا الرقم لا يعكس الواقع بدقة، إذ توجد حالات عديدة لم يتم الإبلاغ عنها، "ومن المؤكد أن الحصيلة الحقيقية للضحايا أعلى من ذلك بكثير".

ألف جسم خطير

ووفقا لموقع "اخبار الأمم المتحدة"، أفاد المسؤول الأممي بأنه رغم عدم التمكن بعد من إجراء مسح شامل، إلا أن جميع جهود إزالة الذخائر المتفجرة تشير إلى وجود كثافة عالية جدا من التلوث بتلك المواد، وذلك بالنظر إلى صغر المساحة الجغرافية لقطاع غزة.

وقال إنهم تمكنوا بالفعل من تحديد ما يقرب من 1000 جسم خطير خلال المهام التي طلب تنفيذها من قبل الشركاء في المجال الإنساني "وهذا الرقم يعادل العثور على عبوة متفجرة في كل 600 متر داخل مساحة غزة الجغرافية الصغيرة".

وأضاف: "هذا يعني أنه لا يوجد مجتمع، ولا طفل، ولا عائلة بمنأى عن هذا التهديد".

وحذر من أن التلوث بالذخائر المتفجرة يعيق الاستجابة الإنسانية، ويحول دون تمكن المجتمعات المحلية من ممارسة حياتها اليومية بشكل طبيعي.

وأضاف: "لا تستطيع العائلات العودة بأمان إلى مساكنها الأصلية للبدء في إعادة بناء حياتها دون أن يحدق بها خطر العثور على ذخائر متفجرة وسط الركام. كما لا يستطيع المزارعون زراعة محاصيلهم بأمان لتوفير الغذاء لمجتمعاتهم واستعادة سبل عيشهم".

استجابة شاملة ومنسقة

وأوضح فان دير والت أن "أونماس" تقدم استجابة شاملة ومنسقة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في غزة. وقال إنهم يعملون على إجراء تقييمات للمخاطر الناجمة عن المتفجرات في كل من مواقع توزيع المساعدات ومسارات تحركها، فضلا عن مرافقة القوافل والمهمات الإنسانية لضمان تحركها وتنقلها بأمان وسلامة.

وأضاف أنهم يعملون كذلك على رفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني من خلال التثقيف بمخاطر المتفجرات، لكي يدرك الناس كيفية حماية أنفسهم.

تزايد المواد المتفجرة في الضفة الغربية

رئيس "أونماس" في الأرض الفلسطينية المحتلة نبه أيضا إلى أن خطر الذخائر المتفجرة لا يقتصر على غزة فحسب، حيث شهد العامان الماضيان تزايدا في تلوث الأراضي بالذخائر المتفجرة في الضفة الغربية بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في مختلف أنحاء الضفة، بما في ذلك مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان والمدن.

وقال فان دير والت: "بينما يعمل الشركاء بلا كلل لتقديم رسائل توعوية منقذة للحياة حول مخاطر المتفجرات وتشجيع السلوكيات الأمنة، لا تزال قيود الوصول تشكل عائقا يحول دون تحقيق هذه الجهود أهدافها المرجوة".

وشدد في ختام تصريحاته على أنه ما لم يتم توسيع نطاق أنشطة مكافحة الألغام فإن المخاطر ستظل قائمة، وسيظل التعافي أمرا مستحيلا، مضيفا أن "التصدي لتلك التهديدات يمثل الخطوة الأولى على الطريق الطويل نحو السلام والتعافي".

زيارة لأربعة مواقع نزوح

وفي تطور آخر، قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إن الأمم المتحدة وشركاءها قاموا أمس الأول الخميس بزيارة أربعة مواقع للنزوح في شرق مدينة غزة، حيث تواجه نحو 600 أسرة ظروفا قاسية ومخاطر متزايدة.

وأضاف أنه تبين للفرق أن السكان يلجأون إلى خيام مكتظة ومبان تعرضت لأضرار جسيمة، دون وجود أي ترتيبات بديلة تلوح في الأفق. كما أن إمكانية حصولهم على المياه النظيفة محدودة للغاية، وتكاد خدمات الصرف الصحي تكون معدومة، في ظل بقاء النفايات الصلبة دون معالجة.

وتنتشر القوارض والحشرات في كل مكان، ما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض الجلدية، فضلا عن مخاطر صحية أخرى، وفقا لمكتب أوتشا.

وحددت الفرق الأولويات اللازمة لدعم تلك الأسر، والتي تشمل توسيع نطاق الدعم في مجالات المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة العامة، وتوفير المأوى والمواد الأساسية الأخرى، وتوسيع نطاق الخدمات الغذائية والصحية، وتعزيز قطاع التعليم.

وأفاد الشركاء في المجال الإنساني بأنه نظرا لضيق الفرص المتاحة لكسب العيش، يضطر الأطفال إلى المغامرة والاقتراب من المناطق عالية الخطورة – حيث لا تزال القوات الإسرائيلية منتشرة – لجمع المواد وبيعها.

ولفت مكتب "أوتشا" وشركاؤه الإنسانيون إلى أن الحوادث الأمنية لا تزال تعيق وصول المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات في العديد من المناطق، بما في ذلك المناطق التي تمت زيارتها الخميس، في حين تظل خدمات الطوارئ الطبية غير متاحة إلى حد كبير.

خدمات تواجه قيودا في الضفة

وفي الضفة الفلسطينية المحتلة، نقل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن العاملين في المجال الإنساني والمسؤولين عن قطاعي المياه والصرف الصحي، أن الخدمات تواجه قيودا ناجمة عن عنف المستوطنين، وقيود الحركة، وعمليات الهدم، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية.

وتستمر هذه الظروف في عرقلة وصول السكان إلى مصادر المياه، وإلحاق الأضرار بالشبكات والخزانات، وزيادة الاعتماد على نقل المياه عبر الشاحنات وغيرها من التدابير قصيرة الأمد.

وقال المكتب إنه حتى الآن خلال عام 2026، قام مستوطنون بتخريب أكثر من 60 منشأة تستخدم لأغراض المياه أو الصرف الصحي، ما أثر على أكثر من 30 تجمعا فلسطينيا.

وأفاد بأنه في شهر مارس/آذار، قدم عشرة شركاء الدعم لما يقرب من 30,000 شخص من النازحين وغيرهم من السكان في أكثر من 70 تجمعا سكنيا، وذلك من خلال توصيل المياه عبر الشاحنات، وإصلاح خزانات تجميع المياه، وتوزيع المئات من خزانات المياه.

مزارعو غزة.. إنتاج مكلف ودخل يتآكل وجهود لتوسيع المساعدات الأممية

غزة - الحياة الجديدة- في مساحات زراعية متضررة ومع امتداد خيام النازحين على أطراف الحقول في خان يونس جنوب غزة يحاول مزارعون استئناف العمل في ظروف توصف بأنها من بين الأصعب منذ سنوات، مع تآكل مصادر الدخل وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة. يقول المزارع جهاد الطوباسي إن سبل العيش تكاد تكون معدومة، في ظل نقص حاد في المدخلات الزراعية وارتفاع كلفتها. ويوضح أن الزراعة لم تعد تضمن استقرارا حتى في حال توفر الإنتاج، مشيرا إلى أن المحاصيل تتعرض للتلف بسبب غياب الأسمدة.

ويضيف، وفقا لتقرير نشر على موقع "أخبار الأمم المتحدة"، أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير، إذ وصل سعر صندوق الطماطم إلى ما بين 80 و150 شيقلا، مقارنة بـ 20 إلى 30 شيقلا قبل الحرب، لكن ذلك لم ينعكس على تحسن الدخل بسبب تضخم النفقات.

وفي الحقول ذاتها، يعمل عمال بأجور يومية لم تعد تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية.

ويقول العامل الزراعي فؤاد العبد إن أجره البالغ 20 شيقلا يوميا فقد قيمته الشرائية، مع ارتفاع أسعار السلع عدة أضعاف، ما جعل تأمين الاحتياجات اليومية أمرا بالغ الصعوبة. أما باسم أبو أصيل، الذي فقد أرضه الزراعية في رفح، فقد تحول من مالك أرض إلى عامل لدى مزارعين آخرين في خان يونس. ويقول: إن الزراعة كانت مصدر رزقه الوحيد، لكنه اليوم يكافح لتأمين الغذاء لأسرته بعد أن خسر أرضه وبيوته البلاستيكية الزراعية.

ويضيف أن العديد من المزارعين باتوا يعتمدون على المساعدات، رغم رغبتهم في العودة إلى الإنتاج والعمل. وتعكس هذه الشهادات واقعا أوسع في القطاع الزراعي، حيث تظهر أراض متضررة وبيوتا بلاستيكية مدمرة، مقابل محاولات محدودة لإعادة استصلاح بعض المساحات واستئناف الزراعة. كما فقدت معدات زراعية، بما في ذلك جرارات، خلال العمليات العسكرية، ما زاد من صعوبة استعادة النشاط الزراعي. وحسب أحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن نحو 87٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة تعرضت لأضرار، في وقت أعلنت فيه المنظمة توسيع برنامج المساعدات النقدية ليشمل ألف مزارع إضافي، بهدف دعم الإنتاج المحلي. ويستند هذا البرنامج إلى تجربة سابقة دعمتها الأمم المتحدة، حيث تمكن 200 مزارع من إنتاج أكثر من 500 طن متري من الخضراوات، رغم التحديات الميدانية، في مؤشر على إمكانية التعافي الجزئي إذا ما توفرت الموارد الأساسية.

ومع استمرار الأزمة، يبقى القطاع الزراعي في غزة بين محاولات البقاء وضغوط الواقع الاقتصادي، في ظل اعتماد متزايد على المساعدات، وتحديات تعيق استعادة دورة الإنتاج بشكل كامل.

فتوح يدين قرار تخصيص وزارة خارجية الاحتلال ميزانية رسمية لتطوير مواقع استعمارية في الضفة

رام الله- الحياة الجديدة- أدان رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، قرار ما يسمى وزارة الخارجية في حكومة الاحتلال ووزيرها جدعون ساعر تخصيص أموال عامة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرا ذلك سابقة خطيرة تعكس تورط هذه الوزارة بشكل مباشر كشريك فعلي في مشروع الاستعمار الاستيطاني وما يرافقه من عنف منظم وجرائم قتل بحق أبناء شعبنا وأكد في بيان، أمس الجمعة، أن توجيه ميزانيات رسمية لتطوير مواقع استعمارية في الضفة الغربية، ومنها مستعمرة بدوئيل يمثل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي التي تؤكد عدم شرعية الاستعمار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وشدد فتوح على أن هذه الخطوة تكشف بوضوح الطبيعة العنصرية لسياسات حكومة الاحتلال حيث تتحول وزارة يفترض بها إدارة العلاقات الدولية إلى أداة لتكريس الاحتلال وتجميل جرائمه عبر مشاريع دعائية وسياحية مضللة تهدف إلى فرض رواية استعمارية على حساب الحق التاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني.

ودعا رئيس المجلس، المجتمع الدولي إلى التعامل مع جميع مؤسسات دولة الاحتلال باعتبارها مؤسسات قائمة على التمييز العنصري ومشاركة في ترسيخ منظومة الاحتلال والاستعماري مؤكدا أن استمرار التعامل معها بشكل طبيعي يشكل غطاء سياسيا وقانونيا لهذه الانتهاكات.

شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير واللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة تبحثان ترتيبات إحياء ذكرى النكبة

غزة- الحياة الجديدة- بحثت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير واللجان الشعبية في مخيمات قطاع غزة، ومفوضية اللاجئين في حركة «فتح»، ترتيبات فعاليات إحياء الذكرى الـ 78 للنكبة الفلسطينية، والتي تأتي هذا العام تحت شعار: «لن نرحل.. جذورنا أعمق من دماركم». وأكد المجتمعون خلال الاجتماع على الأهمية البالغة لإحياء هذه الذكرى التي حلت بشعبنا الفلسطيني، خاصة في ظل ما يتعرض له قطاع غزة من حرب إبادة وتهجير قسري تستهدف تصفية القضية الفلسطينية برمتها. وشددوا على أن إحياء هذه الذكرى يمثل هذا العام محطة نضالية فاصلة وفعلا وطنيا مقاوما في وجه حرب الإبادة والتهجير القسري. ورسالة صمود تتجاوز حدود الرمزية، لتؤكد للعالم أجمع أن شعبنا، رغم مرور ثمانية عقود على تشريده وبشاعة العدوان وهول الدمار وحرب الابادة، يزداد تمسكاً بحقه التاريخي في العودة إلى دياره التي هُجر منها عام 1948. واتفق المشاركون على ضرورة إحياء الذكرى من خلال برنامج فعاليات، يجمع بين الحراك السياسي الدبلوماسي، والزخم الجماهيري الميداني، والتغطية الإعلامية الواسعة، وذلك لإيصال رسالة قوية إلى المجتمع الدولي تطالب بالوقف الفوري لحرب الإبادة، ورفع الظلم التاريخي الواقع على شعبنا، وتحقيق العدالة التي ظلت غائبة ومؤجلة منذ 78 عاماً.

وأقر الاجتماع سلسلة من الفعاليات والأنشطة الميدانية والندوات الفكرية والحملات الرقمية التي ستنطلق في كافة المخيمات، للتأكيد على أن الرواية الفلسطينية باتت اليوم أكثر حضورا في الوعي العالمي، وأن حقوق اللاجئين ثابتة ولا تسقط بالتقادم.

ودعا المجتمعون أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم، في الوطن والشتات، إلى المشاركة الواسعة والفاعلة في فعاليات إحياء الذكرى الـ 78 للنكبة؛ لتجسيد وحدة المصير وإرسال رسالة صمود وتحدٍ للعالم أجمع، تؤكد أن جذورنا ستبقى دوما أعمق من دمار الاحتلال مهما بلغت قسوته وحدته، وأننا باقون على أرضنا، رافضون لكل مخططات التهجير القسري والتمسك الكامل بحقوقنا المشروعة.

خلفت خسائر بنحو 3,171,259 دولارا خلال أسبوع واحد

"الزراعة": تصاعد ملحوظ في انتهاكات الاحتلال التي تستهدف القطاع الزراعي

رام الله - الحياة الجديدة- أكدت وزارة الزراعة أن الأراضي الفلسطينية تشهد تصاعدا ملحوظا في الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف القطاع الزراعي، في نمط ممنهج يطال الأرض والإنسان ومصادر الرزق، ويقوض مقومات الصمود الزراعي.

ولا تقتصر هذه الاعتداءات على تدمير الأشجار والمحاصيل، بل تمتد لتشمل البنية التحتية الزراعية، ومنع الوصول إلى الأراضي، والاعتداء على الممتلكات الحيوانية، ما يعكس محاولة مستمرة لإضعاف الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

وذكرت الوزارة في إحاطة أسبوعية وثقت خلالها انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق القطاع الزراعي خلال الفترة من 24 لغاية 30/4/2026، ان إجمالي الخسائر المباشرة بلغت نحو 3,171,259 دولارا أميركي، في مؤشر خطير على حجم الاستهداف الاقتصادي للقطاع. وتركزت الخسائر بشكل لافت في محافظة نابلس التي استحوذت على النصيب الأكبر، نتيجة القلع الواسع لأشجار الزيتون في عدة بلدات، تلتها محافظة طوباس نتيجة تدمير مساحات واسعة من المحاصيل الحقلية، ثم محافظة قلقيلية بفعل استهداف البنية التحتية الزراعية والأشجار المثمرة.

وفي مشهد يعكس تعددية أدوات الانتهاك، توزعت الأضرار على محافظات أخرى مثل الخليل التي شهدت مزيجا من التجريف والرعي والتخريب، ورام الله والبيرة التي طالتها اعتداءات على الثروة الحيوانية والمنشآت، إضافة إلى طولكرم وبيت لحم حيث تركزت الأضرار في البيوت البلاستيكية وشبكات المياه.

وأكدت "الزراعة" ان الأرقام لا تعكس مجرد خسائر مالية، بل تكشف عن واقع ضاغط يستهدف استدامة القطاع الزراعي الفلسطيني ويهدد الأمن الغذائي في المدى القريب والبعيد.

وتشير المعطيات الميدانية الموثقة إلى ترابط واضح بين قرارات "الكابينت الإسرائيلي" خلال شهر نيسان الماضي وبين حجم ونمط الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني. فقد تزامنت المصادقة على إنشاء 34 مستوطنة جديدة، إلى جانب الشروع بإجراءات تسجيل ما بين 10,000 إلى 15,000 دونم كـ "أراضي دولة"، مع تصاعد ملحوظ في الاعتداءات المباشرة على الأرض والمزارعين، وارتفاع وتيرة الإخطارات التي تراوحت ما بين 40 إلى 70 إخطارا أسبوعيا.

ويظهر هذا الترابط بوضوح في محافظة نابلس التي سجلت أعلى خسائر بقيمة 2,355,060 دولارا، نتيجة القلع الواسع لما يزيد عن 2,800 شجرة زيتون في عدة بلدات، وهو ما يعكس استهدافا مباشرا للأراضي الواقعة ضمن مناطق التوسع الاستيطاني. كما برزت محافظة طوباس من خلال تدمير مئات الدونمات من المحاصيل الحقلية، في سياق سياسات السيطرة على الأراضي المفتوحة، فيما شهدت محافظة قلقيلية اعتداءات مركزة على الأشجار والبنية التحتية الزراعية، بقيمة خسائر بلغت 183,723 دولار. وفي محافظة الخليل، تنوعت الانتهاكات بين تجريف الأراضي، ومنع الوصول إلى مساحات زراعية واسعة تصل إلى 1200 دونم، إضافة إلى تدمير الأشجار والمنشآت، وهو ما يعكس استخدام أدوات متعددة لفرض السيطرة على الأرض. كما طالت الأضرار محافظة رام الله والبيرة من خلال استهداف الثروة الحيوانية والمنشآت الزراعية، وطولكرم وبيت لحم عبر تدمير البيوت البلاستيكية وشبكات المياه.

وقالت وزارة الزراعة: "بذلك، لا يمكن النظر إلى هذه الأضرار كحوادث متفرقة، بل تأتي في إطار سياسة متكاملة تجمع بين القرار السياسي (التوسع الاستيطاني وإعادة تصنيف الأراضي) والتنفيذ الميداني (القلع، التجريف، الإخطارات)، بما يؤدي فعليا إلى تقليص المساحات الزراعية الفلسطينية وفرض واقع جديد على الأرض".

حجم الأضرار والخسائر الموثقة

وتمكنت طواقم وزارة الزراعة من توثيق الخسائر المباشرة الناتجة عن هذه الاعتداءات عبر نظام حصر الأضرار الطارئ، حيث بلغت قيمة الخسائر المباشرة خلال الأسبوع المنصرم والتي استطاعت الفرق الميدانية توثيقها على نظام حصر الأضرار الطارئ (الوتيرة)، وللانتهاكات التي استطاعت أن تصلها وتوثقها على النظام حيث بلغت 3171295 دولارا أميركيا بشكل مباشر. وتوزعت قيم الخسائر المباشرة حسب المحافظات كما يلي: الخليل: 91905 دولارات، نابلس: 2355060 دولارا، رام الله والبيرة: 86433 دولارا، طولكرم: 15062 دولارا، بيت لحم: 9226 دولارا، طوباس: 429850 دولارا، وقلقيلية: 183723 دولارا، حيث بلغ مجموع الخسائر في هذه المحافظات 3171259 دولارا.

أثر الانتهاكات على القطاع الزراعي

وأكدت وزارة الزراعة أن الانتهاكات الإسرائيلية تنعكس بشكل فوري على بنية الإنتاج الزراعي، حيث يؤدي قلع الأشجار المثمرة خاصة الزيتون وتجريف الأراضي إلى فقدان رأس المال الزراعي المتراكم عبر سنوات طويلة، وليس فقط خسارة موسم واحد. كما يتسبب تدمير البيوت البلاستيكية وشبكات الري والآبار في تعطيل الدورة الإنتاجية بالكامل، وحرمان المزارعين من مصادر دخلهم الأساسية. ويضاف إلى ذلك نفوق وسرقة الثروة الحيوانية، ما يفاقم خسائر الأسر الريفية ويقوض قدرتها على الاستمرار في النشاط الزراعي، ما يعكس ذلك على المدى البعيد في تقليص المساحات القابلة للزراعة نتيجة المصادرة ومنع الوصول، وارتفاع كلفة الإنتاج بسبب المخاطر وعدم الاستقرار، وعزوف المزارعين، خاصة الشباب، عن العمل في الزراعة، وتراجع الأمن الغذائي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وإضعاف سلاسل القيمة الزراعية والتسويق المحلي، وبذلك، تتحول الانتهاكات إلى أداة ممنهجة لإعادة تشكيل المشهد الزراعي الفلسطيني، وليس مجرد أضرار ظرفية. وفي ظل هذا الواقع، أكدت وزارة الزراعة أن ما يتعرض له القطاع الزراعي الفلسطيني لم يعد مجرد تحديات تنموية، بل أصبح اختبارا حقيقيا لقدرة المجتمع الدولي على حماية الحق في الأرض والغذاء.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي إلى الانتقال من موقع الرصد إلى موقع الفعل المؤثر، من خلال توفير حماية دولية فاعلة للمزارعين أثناء وصولهم إلى أراضيهم والضغط لوقف سياسات المصادرة والتوسع الاستيطاني التي تستهدف الأراضي الزراعية، ودعم برامج التعافي الزراعي وإعادة تأهيل الأراضي والبنية التحتية المتضررة، وضمان المساءلة عن الانتهاكات التي تطال الموارد الزراعية ومصادر العيش. كما أكدت ان إن صمود المزارع الفلسطيني ليس مسؤولية محلية فقط، بل هو جزء من مسؤولية دولية جماعية لحماية الأمن الغذائي والعدالة، والحفاظ على الأرض كحق أساسي لا يمكن تقويضه.